أضواء على معارضة اسماعيل الغانم النيابية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨

أ . م. إبراهيم عبد القادر الجبوري
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

المقدمة:

في صيف عام ١٩٩٨ باشرت بجمع المادة التاريخية لموضوع بحثي هذا المعنون ((أضواء على معارضة إسماعيل الغانم النيابية ١٩٤٨ – ١٩٥٨)) .

وهي دراسة تاريخية مع ملامح تحليلية لهذه المعارضة السياسية ، ولشخصية لم تعرف الأقلام بعد طريقها آليه الا ما ندر ، بيد أن صعوبات أعاقت تنفيذي للمشروع ، تأتي في مقدمتها شحة المعلومات المتصلة بحياة هذه الشخصية وأدوارها الأولى ، إذ لم أجد ضالتي يومها فيما لجأت اليه من كتب التاريخ ووثائقه ، كما لم أجدها في أسرة الغانم والمقربين اليه ، فضلاً عن أمتناع البعض منهم على إطلاعي على ما تيسر من أوراق شخصية وخواطر متفرقة تركها المترجم له ، لذا أرجأت الموضوع ، لكن دوافع شتى حبذت لي معاودة الكرة ثانية ... وكأن ذلك في العام الذي نحن فيه ، فعاودت الاتصال بأسرته أجمع البسيط مما تيسر عنه ، وحالفني الحظ في العثور على مجموعة لا بأس بها من جريدته (الافكار) التي نشطت عام ١٩٥٤ ، فضلاً عن تلك الشذرات التي التقطتها من الوثائق والمصادر التاريخية... الى جانب المادة التاريخية التي سبق أن جمعتها عن محاضر جلسات المجلس النيابي ، أبتداءاً من عام ١٩٤٨ لغاية عام ١٩٥٨، وهي الحقبة الزمنية التي شغل فيها الغانم عضوية المجلس النيابي وهي مادة غنية لحد ما ....

وسمت البحث بعنوان ((المعارضة النيابية)) لتشمل تلك المواقف والأدوار التي نشط فيها المترجم له في المجلس النيابي وبدرجاتها المتفاوتة ... المهادنة تارةً والاعتدال أحياناً والجدية الناقدة عموماً والسلبية المفرطة أحياناً أخرى ... وكلها دعوات أراد بها النائب الذي نحن بصدده تقويم ما أعوج من أجراءات السلطة وانتقاد ما هي عليه ، بغية دفعها صوب الاصلاح العام في الشؤون الداخلية وفق رؤيته السياسية وطبيعة أفكاره أولاً ، وتبني السلطة لسياسة خارجية تتفق وطموحات الشعب الوطنية والقومية ، التي يعتقد حسب قناعاته بجدواها، مع لزوم عدم تأثر هذه السياسة بالنفوذ الأجنبي ولا سيما البريطاني وكيف يجب أن تكون عليه بعض مواقفها من الأحداث ثانياً...

وتأسيساً على هذا ضم البحث مبحثين اثنين الاول منهما تمهيدي والثاني أساسي (ضمن قسمين متلازمين) وكالآتي : -

المبحث الأول (التمهيدي) : ويتناول نشأته وحياته السياسية .

المبحث الثاني (الأساسي) ويقسم إلى قسمين :

الأول : في الشؤون الداخلية وتحت عنوان ((الدعوة للإصلاح العام في معارضة الغانم النيابية)) ويتناول المحاور آلاتية : -

أولاً : الإصلاح الاقتصادي .

ثانياً : الإصلاح السياسي والدستوري .

ثالثاً : إصلاح مرافق الدولة .

أما القسم الثاني من المبحث الأساسي فيضم المحاور الآتية وتحت عنوان الشؤون الخارجية ((القضايا العربية والدولية في معارضة الغانم النيابية)) :

أولاً : القضية الفلسطينية .

ثانياً : سياسة الحياد ومعاداة الغرب الاستعماري .

ثالثاً : ميثاق بغداد .

رابعاً : قضايا عربية أخرى .

أرجو ان أكون قد وفقت قدر الامكان في عرضي للموضوع واتمام ثغراته والله الموفق في كل شيء ...

المبحث التمهيدي: نشأته وحياته السياسية

ولد إسماعيل عبد الهادي محمد الملقب بالغانم في محلة الشيوخ بالا عظمية في بغداد ، وذلك في الأول من تموز ١٩٠٧ في أسرة محافظة متوسطة الحال ، وكان والده من الموظفين البارزين في السراي العثماني ، وتنتسب الأسرة إلى عشيرة العبيد المعروفة [١] .

وفي عام ١٩١٧ دخل المدرسة الابتدائية وتخرج فيها عام ١٩٢٣ ، ثم دخل المدرسة الثانوية وتخرج فيها في ١٦ آب ١٩٢٧ (الفرع الأدبي) وكان ضمن الخمسة الاوائل من الناجحين[٢]، ثم أكمل دراسته في كلية الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٣٠ ، بدرجة الشرف ونالَ تكريم الملك فيصل الأول ، وكان يتقن اللغة الإنكليزية وله قابلية جيدة

[١] قضاء الاعظمية ، هوية الأحوال المدنية الرقم ١٢٠٥٩٨ سجل ٣٦٨ .

[٢] المدرسة الثانوية المركزية ، شهادة التخرج الرقم ٥٧ في ٣٠ / ٨ / ١٩٢٧ .

على الحفظ ... فضلاً عن ولعه الشديد بالمطالعة ، وفي عام ١٩٥٣ أقترن الغانم بابنة خالته وليس له منها عقب .[١]

قادت نزعة الغانم الوطنية والاصلاحية في بدايات شبابه الى المساهمة مع جماعة (الاهالي) التي تأسست عام ١٩٣٢ ، تلك التي غلب عليها الدعوة نحو الاصلاح والآخذ بمباديء الديمقراطية الاجتماعية مع النزوع للحلول الاشتراكية والاقتناع بأن العمل السياسي المقتصر على المطالبة بالاستقلال غير كافٍ دون العناية الوافية بمصالح الشعب وأوضاعه[٢]، وكلف الغانم بإدارة جريدة الجماعة وهي ((الأهالي)) أثر استقالة مديرها المسؤول حسين جميل بسبب خلافه مع الخط المتشدد في الجماعة الداعي للإصلاح الجذري والتطبيق الاشتراكي . [٣]

صادف أن تصاعدت هجمات جريدة الأهالي أيام إدارة الغانم لها على الحكومة القائمة بسبب النشاط المكثف للجناح اليساري في صفوف الجماعة والممثل في قطبيه عبد القادر إسماعيل وعبد الفتاح إبراهيم ، مما أدى إلى صدور الأوامر بتعطيل الجريدة وذلك في تموز عام ١٩٣٢ ، ثم لبثت أن عادت الجريدة للصدور في ت ١ من العام نفسه ، وبقي الغانم مديرها المسؤول إلى جانب صاحبها عزيز شريف ، ولم يفد التعطيل المذكور في تخفيف حدة الانتقادات التي ترشق بها الجريدة السلطة ، لذا صاحبها التعطيل ثانية بعد أيام قليلة في صدورها[٤]، وهنا انفض الغانم عنها إذ أن اندفاع الجريدة نحو اليسار لم يرق له بحكم نزعته الإصلاحية المعتدلة وبغضه للنزوع المتطرف نحو الاشتراكية ، فضلاً عن قناعاته بوجوب المعارضة المعتدلة وفق الأطر الدستورية ، وقادت ميوله ونوازعه تلك إلى الانتماء السياسي لحزب الاخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي ، وفي عام ١٩٣٤ عمل حاكماً في المحاكم المدنية وانصرف الى مهنة القضاء[٥].

---

[١] عبد الرحمن الريس ومصطفى سامح الاعظمي وعبد الحكيم نعمان ، وهم من أهالي الاعظمية ومن أقارب الغانم لوالدته ، مقابلات متعددة ، كان أولها في صيف عام ١٩٨٨ وثانيها عام ٢٠٠٤ .

[٢] للتفصيل أنظر فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الاهالي في العراق ، (بغداد - ١٩٧٩) ، المباحث الاولى .

[٣] مظفر عبد الله الامين، جماعة الاهالي، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، (بيروت – ٢٠٠١)، ص١٩١ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٩٣.

[٥] عبد الامير العكام ، حزب الاستقلال العراقي ، (بغداد – ١٩٨٠) ، ص ٢٧ .

يبدو أن المدة الزمنية الممتدة من عام ١٩٣٤ لغاية قيام حركة مايس عام ١٩٤١ كانت كفيلة في بلورة أفكار الغانم السياسية ، كما كانت رغبته في الإطلاع واستيعاب المفاهيم السياسية ودراسة الحركات الفكرية واتجاهاتها تتعمق لديه ، كما اتضحت ركائز أساسية في تفكيره السياسي يمكن اجمالها في مجافاته الشديدة للنفوذ البريطاني والاقتناع بضرورات الاصلاح العام ، وكذا الامر في مجاراة التيار القومي الداعي لتحرير الارض العربية ووحدتها واستكمال مقومات وجودها القومي ، ومصداقاً لهذا اندفاع الغانم في تأييد حركة مايس ذات النزعة القومية المعادية للوجود البريطاني ، ذلك التأييد الذي قاده الى المعتقل ، حيث صدر قرار متصرف بغداد بصفته حاكماً من الدرجة الاولى بحجز اسماعيل الغانم في ٢٠ ت ١ ١٩٤١ وارساله الى معتقل الفاو [١] ، ومن مساهماته في تأييد الحركة تبرعه براتبه الشهري للمجهود الحربي أبان اشتباك القوات العراقية بالاخرى البريطانية في الحبانية [٢] . واستمر معتقلاً الى أن أطلق سراحه في ٢٨ ايلول ١٩٤٥ [٣] ، ضمن المجاميع الاخيرة التي تم الافراج عنها ، وأخذ يومذاك بمزاولة مهنة المحاماة ... ومن الجدير بالاشارة أن الغانم أستمر طيلة نشاطاته السياسية اللاحقة مؤمناً بجدوى حركة مايس عام ١٩٤١ ، كونها حركة قومية التطلعات ، وكانت دعواته المتكررة في المجلس النيابي وغيره ، فيما بعد ، تقوم على تمجيد الحركة والمطالبة بانصاف من أعتقلوا وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار أثر أنتكاسة الحركة[٤] ، مما يجعل الاعتقاد جازماً بأن الغانم فضلاً عن دعوته الاصلاحية والتجديدية قد اتخذ مساراً قومياً عربياً واضح المعالم ، وهذا يفسر لنا مشاركاته الجادة في تأسيس حزب الاستقلال واختياره أحد أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب ، التي ضمت الى جانبه محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وآخرين [٥] .

---

[١] جريدة الرأي العام في ٢١ / ١١ / ١٩٤١ .

[٢] عبد الرحمن الريس وآخرون ، المصدر السابق .

[٣] عبد الامير العكام ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

[٤] أنظر على سبيل المثال ، محاضر المجلس النيابي ، دورة ١٣ لسنة ١٩٩٥ جلسة (٣) ، ص٢٥٤.

[٥] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية (بغداد – ١٩٨٢) ج ٧ ، ص ٢٣ – ٢٤

ويمكن القول أن حزب الاستقلال قد شارك ، وبدرجات متفاوتة ، الاحزاب التي أجيزت معه في الدعوة للتطبيق الديمقراطي واحترام الحريات العامة والمطالبة بالاصلاح في مختلف مناهج الحياة ، إلا أنه ينفرد عنها بايمانه المطلق بالفكرة القومية[١] .

وقد جاهر الحزب بالقول ((إن حركتنا حركة بعث وتجديد ترمي الى خلق الامة العربية خلقاً جديداً)) ، وأن دعوته ترتبط بالاصلاح الاجتماعي الشامل [٢]، كونها من أولى مهام النهضة القومية المتجددة.

وعندما بادر حزب الاستقلال ، مطلع عام ١٩٤٧ ، الى تأسيس ما يعرف بالجامعة الشعبية كمنظمة عربية تمثل الشعب العربي بأسره الى جانب الجامعة العربية، وأن يمهد لها بعقد مؤتمر عربي عام ، تكون أولى مهامه إعادة النظر في تشكيلات الجامعة العربية وتأمين الخطوات الكفيلة لتحقيق الاتحاد العربي[٣].

أبدى الغانم ارتياحه للمشروع وساهم مع رجالات حزبه في الاتصال بالشخصيات والاحزاب السياسية ، داخل القطر وخارجه لكسب التأييد الشعبي اللازم لأنجاح هذا المشروع القومي ... كما كان ضمن مرشحي حزب الاستقلال للمشاركة في المؤتمر العربي العام المنوي عقده في نيسان ١٩٤٧ [٤] .

أما حياة الغانم النيابية والتي تشكل المساحة الاوسع في نشاطه السياسي والمنفذ الرئيسي لمعارضته للنظام القائم في شؤونه الداخلية والخارجية ، فأنها تبدأ تحديداً في ٢١ حزيران ١٩٤٨ عند مشاركته ممثلاً لحزبه في المجلس النيابي في دورته الثانية عشرة ، وذلك أيام وزارة محمد الصدر (٢٩ / ك٢ / ١٩٤٨ – ٢٣ حزيران ١٩٤٨) ... وفي ٦ آذار عام ١٩٥٠ استقال في عضوية المجلس ضمن مجموعة النواب المستقيلين البالغ عددهم (٣٧) نائباً ، وذلك أثر مشادة كلامية مع النواب الحكوميين، بعد أن قدموا

---

[١] محمد صديق شنشل ، حزب الاستقلال ، محاضرة (معهد البحوث والدراسات العربية) ، بغداد – ١٩٨٤ مطبوعة بالرونيو .

[٢] عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ٤٦ – ١٩٥٤ ، (بغداد – ١٩٨٤) ص ٨٢ .

[٣] للتفصيل أنظر ، محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٨ – ١٩٥٨ (بيروت – ١٩٦٥) ص٢٠١ وما يليها .

[٤] ملفات الداخلية ، ملفة ٤١ / ١٠٧ ، كتابي المقر العام لحزب الاستقلال ٧٥٣ في ٢٣ / ٣ / ١٩٤٧ و٧٥٦ في ٢٦ / ٣ / ١٩٤٧

أستقالة جماعية ، أبدوا فيها وجود خطة مدبرة لنواب الحكومة في عرقلة واجباتهم النيابية وحرمانهم من ابداء آرائهم[١] .

وعند أجراء الانتخابات التكميلية للمجلس في حزيران من العام نفسه عاد الغانم ممثلاً لحزبه في المجلس النيابي [٢] .

وحال انتهاء انتفاضة تشرين الثاني الشعبية عام ١٩٥٢ ، وتشكيل الفريق نور الدين محمود لوزارته في ٢٣ ت ٢ ١٩٥٢ ، ومن ثم قيامه بسن قانون الانتخاب المباشر استجابة لمطالب الحركة الوطنية وإصرارها ، اتخذت الاجراءات للمباشرة بأنتخاب المجلس الجديد في دورته الثالثة عشرة بموجب القانون المذكور ، بيد أن حزب الاستقلال امتنع في اللحظات الاخيرة عن خوض الانتخابات بدعوى وجود بوادر للتدخل الحكومي ، وهنا حصل انعطاف في مسيرة الغانم الحزبية ، ذلك عندما خالف قرار حزبه بذريعة أن مهام الحزب وواجباته تقتضي المشاركة في الانتخابات وتعويد الناس على ممارسة حقوقهم الدستورية ، ورأى ان الحزب إذا أقر المقاطعة فيجب أن تكون مقاطعته إيجابية ، بمعنى أن يحول الحزب دون جريان الانتخابات في المناطق التي يسيطر عليها [٣] ، ورأى أيضاً وجوب وجود المعارضة في المجلس النيابي وعدم خلوه منها [٤] ، إلا أن الهيئة التنفيذية للحزب قررت المقاطعة بأكثرية الاصوات، فقرر اسماعيل الغانم تقديم استقالته من حزب الاستقلال واشترك في الانتخابات وخرج نائباً عن قاطع الاعظمية [٥] ...

يبدو واضحاً أن الغانم في تفضيله عضوية المجلس النيابي على عضويته في الهيئة التنفيذية لحزبه ، متأتي من قناعته أن المجلس النيابي يعد بالنسبة له المرتع الخصب لأمرار آرائه وطرح انتقاداته لدعوة يعتقد بجدواها لتحقيق الاصلاح العام، والسعي لنيل استقلال البلد والتأثير على القرار السياسي للدولة في الشؤون الخارجية. وعندما بدأ التحضير لأنتخابات المجلس النيابي أواسط عام ١٩٥٤ في دورته الرابعة عشرة التي تمخضت عن قيام ((الجبهة الوطنية)) للاحزاب السياسية المعارضة الراغبة في خوض

---

[١] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ١٥٩ – ١٦٠ .

[٢] جريدة الاستقلال في ٥ / ٥ و ٢٠ / ٦ / ١٩٥٠.

[٣] عبد الامير العكام ، المصدر السابق ، ص ٧٦.

[٤] عبد الرحمن الريس وآخرون ، المصدر السابق .

[٥] محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢.

الانتخابات بأمل الحصول على قدر كاف من المقاعد النيابية[١]، بادر الغانم لحشد مؤيديه في قاطع الاعظمية والوقوف أمام مرشحي الجبهة المذكورة، وقد أفاد مؤيدوه في معرض انتقادهم لميثاق الجبهة إن التعاون العربي لا يكون مثمراً إذا كان مقتصراً على مفهوم ((التضامن)) الذي أشارت اليه الجبهة في ميثاقها ، وان الجبهة أغفلت برأيهم أمر الوحدة العربية [٢] ، بينما كان رد أنصار الجبهة أن الحكومة مارست أعمالاً شتى في تزوير الانتخابات في منطقة الاعظمية ضد مرشحي الجبهة، مما سهل الامر لفوز الغانم وأصدروا بياناً مسهباً بهذا الشأن[٣]. بينما يفيد المقربون للاخير أن الامر مشوب بالمبالغة وأن معارضة الغانم للجبهة متأتية من خشيته من مناورات الشيوعيين لتسيير احزاب الجبهة وفق مشيئتهم[٤].

لم يمكث المجلس النيابي الجديد أكثر من جلسة واحدة، إذ مالت الكفة لنوري السعيد الذي شكل وزارته في ٣ آب ١٩٥٤ ، وكانت شروطه تنصب على حل المجلس تحت ذريعة استفتاء الشعب ومعرفة رايه بالسياسة التي تأتي بها وزارته [٥]..

لذا شرع في اجراء انتخابات جديدة للدورة الخامسة عشرة للمجلس النيابي، وفيها فاز الغانم بمقعده الممثل لقاطع الاعظمية ، واستغرقت هذه الدورة قرابة أربع سنوات ، أنتهت اثر اعلان الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨، إذ شرع في انتخابات المجلس النيابي الجديد في دورته السادسة عشرة التي اقتصرت أعمالها في ست جلسات لا غير ، تكرست في تشريع دستور الاتحاد ، وكان الغانم ممثلاً فيها ايضاً ، وانتهت هذه الدورة اثر الاطاحة بالنظام الملكي برمته في ١٤ تموز من العام نفسه [٦]

لم يقف نشاط اسماعيل الغانم على مشاركاته في المجلس النيابي منذ عام ١٩٤٨ لغاية عام ١٩٥٨ ، بل تعدى ذلك الى إصدار جريدة سياسية وهي جريدة ((الافكار)) الذي صار مدير سياستها وصاحبها المسؤول ، وذلك بالتعاون مع مدير تحريرها يحيى

---

[١] أنظر ابراهيم الجبوري ، سنوات من تاريخ العراق / (بغداد – ١٩٧٨) ص ١٩١ – ٢٠٧ .

[٢] جريدة اليقظة في ٢٧ / ٦ / ١٩٥٤ .

[٣] ملفات الداخلية ، ملفة ٤١ / ١٠٦ ، الحزب الوطني الديمقراطي ، ص ١٣٦ .

[٤] عبد الرحمن الريس وآخرون ، المصدر السابق .

[٥] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج ٩ / ص ١٣٦ .

[٦] المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص ٣١٣ – ٣١٤ .

ياسين[١]، وكانت معظم مقالاتها الافتتاحية تقريباً تصاغ من قبل الغانم نفسه ، وقد تم إصدارها في ٢٠ آب ١٩٤٨ وعطلت بعد العدد السادس منها ، وأعيد صدورها في ١ ت ٢ ١٩٥٢ ، وأصابها التعطيل أيضاً ، وكان صدورها للمرة الثالثة في مطلع ك ٢ عام ١٩٥٤ ، وتعد المرتع الثاني الخصب بعد المجلس النيابي لتبشير الغانم بآرائه وصياغة مواقفه المعارضة، وكان العدد الاول منها يحمل أهداف الجريدة وتطلعاتها وتتلخص في ((الدفاع عن الحق والعدل والحرية والاعتزاز بخصائص الشعب العرقية)) وقومياً ((ان الجريدة نذرت نفسها لأهداف عليا أجمع العاملون في الحقل القومي على اعتبارها غاية الغايات))[٢]، وقد اكتفينا في ثنايا البحث بذكر نصوص مقتضبة لبعض ما ورد في هذه الجريدة للاستشهاد فقط تأييداً لما أورده الغانم في معارضته النيابية ، الموضوع الذي نحن بصدده ...

أما نشاطاته بعد ثورة ١٤ تموز ولاسيما في مجلسه العامر في داره بالا عظمية وبعض تعليقاته وآرائه في الصحف فهو أمر يعد خارج نطاق هذا البحث ، ونختتم القول أن الغانم التحق بالرفيق الأعلى رحمه الله أثر مرض عجز القلب عن عمر ناهز الخامسة والسبعين عاماً ، وذلك في ١٨ مايس ١٩٨٢[٣]، ودفن في مقبرة الاعظمية...

المبحث الاساس/ القسم الاول: الشؤون الداخلية

((الدعوة للاصلاح العام في معارضة الغانم النيابية))

ويضم القسم المذكور المحاور الاتية : -

أولاً: الاصلاح الاقتصادي:

وفي البدء انصبت معالجات اسماعيل الغانم ومعارضته السياسة النيابية في مجال الاصلاح الاقتصادي على الربط الجاد ما بين هذا الاصلاح وبين الاستقلال السياسي للبلد ... قائلاً : ((لقد علمتنا تجارب السنين المنصرمة ان كل تقدم في نواحي العمران والاقتصاد لن يرجى قيامه بدون أستقلال سياسي كامل)) ويضيف ((أن كل مسعى للخيرين لخدمة البلد تكون نتائجها الخذلان طالما كان في البلاد نفوذ أجنبي))[٤]، جاء ذلك أثناء مناقشة منهاج الوزارة الباجه جية المشكلة في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ ، ومما قاله أيضاً ((أن من يدعي ان الاستقلال الاقتصادي قد يسبق في الاهمية الاستقلال السياسي فهذه حقيقة ليست الا كفراً بالوطنية)) ، موضحاً ان الإصلاح يرتبط بالإدارة

---

[١] جريدة الافكار ، العدد ٩ في ١ / ١/ ١٩٥٤ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] صحة لواء بغداد ، صورة قيد الوفاة ، العدد ٢٤ / ٢٦٠١ في ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ .

[٤] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٨ . جلسة ٦ ، ص ٩٠.

الاقتصادية النزيهة بعد تقليل النفوذ البريطاني وتلاشيه [١] ، ولو تفحصنا هذا الترابط الذي يؤكد عليه الغانم كخطوة أولى لأي اصلاح اقتصادي مقترح نجده متسقاً مع طروحات حزب الاستقلال الذي ينتمي المذكور الى هيئته القيادية وكذلك في الكثير من التفصيلات الاخرى [٢] .

وقبل أن يعرض الغانم نظرته التقيمية لواقع التردي الاقتصادي واسبابه وهو بصدد مناقشة الوزارة المذكورة . أعرب عن استنكاره ونفيه لما ادعاه منهاج الوزارة في تبريره لهذا التردي وما رافقه من عجز مالي بأنه يعود للنفقات العسكرية الباهظة جراء ارسال القوات العسكرية العراقية الى فلسطين (عام ١٩٤٨)، وعد ذلك حجة واهية ، واوضح أن حقيقة الامر انما تعود لجملة مسببات أوجزها في عرضة المذكور وهي:-

١ – انخفاض استيراد ادوات الانتاج .

٢ – هجرة الفلاحين الى المدن ثم توقف تجارة المبادلة .

٣ – التضخم النقدي .

٤ – تمركز الانتاج الزراعي بيد أقلية ضئيلة تتحكم به .

٥ – قلة رؤوس الاموال الموظفة في الانتاج الصناعي وانصراف الحكومة عن حماية هذا القطاع المهم .

٦ – عدم وجود خطة مدروسة لتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية وجعلها في خدمة الانتاج المفيد للمجتمع .

٧ – الامتيازات الاجنبية التي قدمتها الحكومات السابقة طوعاً أو إكراهاً ... وأضاف أيضاً في معرض إبداء نظرته التقيمية تلك أن سياسة الاستيراد تعد أحد اسباب هذا التردي لانها حسب قوله ((لاتلبي الحاجات الحقيقية للبلد بل اعتمدت سياسة الباب المفتوح الامر الذي أدى الى التدهور في الميزان التجاري))[٣].

وعلى صعيد آخر وجد الغانم إن ظاهرة البطالة وتردي أوضاع العمال تعدان مسائل أساسية في أستفحال الضائقة الاقتصادية ، لذا طالب وزارة السويدي الثالثة المشكلة في ٥ شباط ١٩٥٠ ، أن تسرع في تطبيق قانون العمال بعد اجراء التعديلات الاساسية

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] للتفصيل انظر . ابراهيم الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٦١ وما يليها ..

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٨ ، جلسة (٦) /ص ٩٠ .

عليه ، وأن تعمل على تشكيل النقابات لحماية العمال وتفقد أوضاعهم ، شريطة أن تبتعد الوزارة كلياً عن ظاهرة وصم حركة العمال ونقاباتهم باليسارية والصاق التهم السياسية بحقهم كما درجت عليه الوزارات السابقة ، أما مشكلة البطالة فقد عرض الغانم على الوزارة المذكورة حلاً عاجلاً يتلخص في حث البلديات على القيام بمشروعات موسعة في مختلف مجالات اختصاصها، وأستيعاب اعداد العاطلين[١]، ثم قدم عرضاً أوفى لحل هذه المشكلة وذلك أيام الوزارة السعيدية الحادية عشرة المشكلة في ١٥ أيلول ١٩٥٠ ، ينص على قيام الوزارة بالمشاريع الانشائية العامة في أرجاء البلاد وايقاف ما تقوم به الشركات الاجنبية ولا سيما النفطية في تسريح العمال وطرد المستخدمين العراقيين كأحدى وسائل الضغط التي تعتمدها ، فضلاً عن إيجاد خطة مدروسة لمباشرة الدوائر والمؤسسات الخدمية الانتاجية باستعمال القروض الممنوحة لها في القيام بالمشاريع في مجال اختصاصاتها[٢]...

وعلى الرغم من ان الحلول التي قدمها الغانم لمشكلة البطالة تتسم بالنزعة الاصلاحية المعتدلة وتفتقد الى الشمول والجذرية الا انها قوبلت من قبل الوزارة المذكورة بعدم الاكتراث، وهنا أيقن الغانم ضرورة تصعيد نبرة معارضته لعموم ظاهرة التردي الاقتصادي ، لذا عمد الى توجيه سيلٍ من الاسئلة الانتقادية الجادة لوزير المالية في الوزارة السعيدية ، المشار اليها، يفصح فيه عن سياسة الوزارة المتباطئة ومنها :-

١ – ما الخطط التي يقترحها الوزير لوقف التردي العام في الاقتصاد ؟

٢ – ألم يلاحظ الوزير الاخطار الناجمة عن استقطاب الثروات النقدية بين أفراد معدودين !

٣ – ألم يلاحظ الوزير تصاعد الرفض الشعبي نتيجة اهمال الرقابة على توزيع الثروة العامة !

٤ – هل ترى الحكومة أن الضرائب والتكاليف موزعة توزيعاً عادلاً ؟

٥ – ما موقف الحكومة من احتكار الشركات الاجنبية لأهم موارد التصدير[٣]؟

وفضلاً عما ذكرناه من أسباب تصعيد الغانم لنبرة معارضته إلا أن مايلاحظ على أسئلته الجادة هذه قبولها اعتماد بعض الحلول والصيغ الاشتراكية لحل الازمة الاقتصادية

---

[١] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ، جلسة (٥) ، ص ٦٦ .

[٢] المصدر نفسه ، جلسة (٨) ، ص ٩٨ .

[٣] المصدر نفسه ، جلسة (٤٢) ، ص ٦٥٢ .

وهذا الامر لم يأتِ مصادفة ، كما يبدو ، إذ إن حزب الاستقلال الذي يمثله الغانم في المجلس النيابي قد طرح برنامجاً موسعاً كلف بصياغته نائب رئيس الحزب فائق السامرائي وتحت عنوان ((البناء الاقتصادي)) ومما جاء فيه ايمان الحزب بالمباديء التي تؤمن تحقيق اشتراكية عادلة تهدف الى انهاء المشاكل الاقتصادية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للمواطنين وتقليص الفروق الفردية بينهم [١] ، ثم أوضح الحزب بعدها باعتناقه مباديء أسماها بالاشتراكية الوطنية كأساس للإصلاح الجذري والتوزيع العادل للثروات[٢] .

وجد الغانم اثر انتفاضة تشرين الثاني الشعبية لعام ١٩٥٢ الفرصة الطيبة لغمز قناة السلطة وتهديدها ضمناً بأن سياستها الاقتصادية المتردية هي وراء قيام الثورات الشعبية وتصاعد النشاط السياسي اليساري بما يهدد النظام القائم برمته ، وهذا ما يتضح في أقواله في انتقاد وزارة المدفعي السادسة المشكلة في ٢٩ ك ٢ ١٩٥٣ ، ومما جاء فيها ((ستبقى هذه الثورات قائمة طالما بقي واضعو أسس السياسة في اصرار على خططهم الاقتصادية العوجاء))، وطالب الوزارة المذكورة إعتماد خطط علمية وشمولية للارتقاء وإصلاح الاوضاع الاقتصادية عامة[٣].

وعلى نطاق آخر وأثر سنوات من اصرار نواب المعارضة على ضرورة اعداد قانون ((الضمان الاجتماعي)) للعمال لخدمة أوضاعهم لما يشكله هذا القطاع من أهمية في تخفيف حدة الازمات ، تقدمت الوزارة السعيدية الثالثة عشرة المشكلة في ١٧ ك١ ١٩٥٥ بلائحة للقانون المذكور عرضتها على المجلس النيابي ، بيد انها لم ترق للغانم فأبدى معارضته لمضامينها وعدها ناقصة غير متكاملة في الايفاء بحقوق العمال عامة، فهي لديه لم تسبق بدراسة احصائية وافية لأعداد العمال وأصنافهم وحاجة البلاد لهم ... كما أنها اقتصرت على المؤسسات التي يعمل بها اكثر من خمسين عاملاً ، وأفاد أن واقع القطر المكتظ بالصناعات البسيطة والحرفية سيجعل اعداداً غفيرة من العمال غير مشمولين برعاية هذه اللائحة ، كما وجد انه من الضروري تعميم اللائحة لتشمل العمال الزراعيين ، خاصة وانهم يشكلون النسبة الكبيرة من العمال في بلد زراعي مثل العراق[٤].

---

[١] البناء الاقتصادي ، (بغداد – ١٩٤٧) ، ص ٨ – ٩ .

[٢] ابراهيم الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٦١ – ٦٢ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٣ ، جلسة (٢) ص ٨ .

[٤] المصدر نفسه ، دورة ١٥ لسنة ١٩٥٥ ، جلسة (١٩) ، ص ٣٧٧ .

كان للقطاع الزراعي حيزٌ في دعوة الغانم للاصلاح الاقتصادي تضمن جانباً من مواقفه الفكرية المعارضة للسياسة التي تنتهجها السلطة في الابقاء على الواقع المتخلف لهذا القطاع في اساليبه ووسائله وعلاقاته الانتاجية ، وعد الغانم تهرب الاقطاعيين واصحاب الارض في دفع الضرائب وسداد ديونهم للدولة أحد أسباب هذا التخلف وأفاد ان الضرائب هي مقياس الاصلاح والفساد في جهاز الدولة[١]، وعندما وجد ان تقرير الخبير الزراعي السويسري (موزي) الذي قدم للعراق لدراسة الاوضاع الزراعية مطابقاً لما ذهب اليه ، شدد القول عن ضرورة الاخذ بما جاء في التقرير ، خاصة ما يتصل في إهمال الدولة جباية الضرائب عن الارض الزراعية ، وأبدى رفضه لما ذهبت اليه السلطة من أن عدم إتمام مسح الارض بطريقة (الكادسترو) هي وراء هذا التأخر ووراء تحديد الضريبة ، وعدها حجة واهية لأن مثل هذه الضرائب مطبقة في عموم الدول وهي ليست بالضريبة المستحدثة ، كما ربط الغانم بين النفوذ الاجنبي ووجود الاقطاع ، وعد الاخير أحد وسائل السلطة التنفيذية في بسط هيمنتها ، وهذا يفسر لديه فسح السلطة لكبار الملاك الزراعيين في نهب الارض الاميرية وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي وتدنيه[٢] .

لم يغفل الغانم أهمية النفط في انعاش اقتصاد البلد ضمن سياق دعوته للاصلاح الاقتصادي، لذا بادر الى المساهمة مع أطراف من الحركة الوطنية الذين أعلنوا مطالبتهم في تأميم نفط العراق إسوة بما جرى في إيران عندما أعلن رئيس وزرائها مصدق قرار التأميم في ٢ آذار ١٩٥١[٣]، وجاءت مساهمته هذه عندما تقدم مع نواب حزبه الاستقلال وعدد آخر من نواب المعارضة بطلب الى المجلس النيابي دعوا فيه صراحة الى تأميم شركات النفط وبرروا ذلك بأن الشركات امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الابار ، كما أنها تمتنع عن تسليم الحصة المستحقة عليها على أساس الذهب[٤].

وعندما عرضت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة اللائحة القانونية لتصديق اتفاقية النفط المعقودة بينها وشركات النفط [٥]، تقدم الغانم ونواب حزبه وآخرون الى طلب

---

[١] المصدر نفسه، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٨، جلسة (٦)، ص ٩٠ وانظر ايضاً لسنة ١٩٥٠ جلسة (٤٤)، ص٧٤٤.

[٢] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٤٣) ، ص ٧٤٥ ،جريدة الافكار في ١٣ / ١ / ١٩٥٤ .

[٣] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ... ج ٨ ص ٢٦٢ .

[٤] جريدة لواء الاستقلال في ٢٧ / ٣ / ١٩٥١ .

[٥] للتفصيل انظر محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ... ، ص ٣١٢ وما يليها .

استقالتهم من المجلس ضمنوه معارضتهم لعرض اللائحة وهو في نهاية دورته ، وعدوا ذلك اصراراً من السلطة لتمرير الاتفاقية بالسرعة الممكنة دون ان تعطي للشعب الفرصة الكافية للتعبير عن ارادته [١]. وواصل النواب المستقيلين الى جانب لفيف من المعارضين شجبهم للاتفاقية والتأثير على الاحزاب السياسية لإعلان رفضهم لها وتأجيج الموقف الشعبي[٢].

ثانياً: الإصلاح السياسي والدستوري:

كان من أولى المهام التي اضطلع بها النائب اسماعيل الغانم في دعوته للاصلاح السياسي والدستوري استقلالية السلطة القضائية وسيادتها ، وذلك بحكم قناعته أن استقلال هذه السلطة أمر يتطلبه قيام أي تجربة ديمقراطية سليمة في الحكم ، وأمر يحتمه واقع النظام البرلماني المعمول به ...

ومنذ البدء عارض الغانم لائحة قانون الخدمة القضائية لعام ١٩٤٩ ، التي جاءت تحت ذريعة تصفية القضاء من العناصر المسيئة ، وعدها لائحة مخالفة للدستور ، مشيراً أن المادة الثامنة والستين من القانون الأساسي نصت صراحة على أن تعيين الحكام يتم وفق ارادة ملكية ولايتم عزلهم الا في الاصول المصرح بها في القانون ، وذكر ان اللائحة مطابقة لمرسوم (٦٢) لسنة ١٩٤٢ الذي خول وزير العدلية ذات الصلاحيات ، وكان مصيره الرفض من اللجنة الحقوقية في المجلس النيابي[٣]، ويبدو ان معارضة الغانم هذه متأتية من خشيته من ابعاد العناصر ذات النزعة الوطنية أو من الصقت بهم تهم سياسية عن ساحة القضاء ، وقد سبق ان اشار الى ذلك موضحاً دور المحسوبية والاتجاهات السياسية الموالية في تعيين القضاة، مؤكداً ان جميع الذيول القانونية الصادرة في اعقاب حركة مايس عام ١٩٤١ كانت بارعة في إرغام القضاة للانصياع للسلطة التنفيذية ، وعلى الغرار نفسه يضيف القول ان تدخل الوزير او من ينوب عنه في اصدار القرارات وشجبها أمر يفقد الحكام استقلاليتهم [٤].

---

[١] جريدة لواء الاستقلال في ١٢ و ١٣ شباط ١٩٥٢ .

[٢] محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ... ، ص ٣١٦ – ٣١٧ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٩ ، جلسة (٤٤) ، ص٦٧٠ .

[٤] المصدر نفسه ، جلسة (٤٢) ، ص ٦٥١ .

تناولت معارضة الغانم النيابية لهذا الجانب عدة أمور أخرى قصد منها سيادة الدستور في منح السلطة القضائية لحقوقها وصلاحيتها وفك ارتباطها من السلطة التنفيذية نورد منها اختصاراً ما يأتي :

١ . ضرورة جعل سير التحقيقات كلها مناطة بالموظفين الحقوقيين وابعاد ذلك عن جهاز الشرطة .

٢ . فك ارتباط المحققين العدليين عن جهاز الشرطة وربطه كلياً بوزارة العدلية .

٣ . سحب الصلاحيات الواسعة المناطة بجهاز التحقيقات الجنائية الذي تحول برأيه لجهاز يعمد على التنكيل بالمواطنين والصاق التهم المختلفة بهم ومصادرة حرياتهم الدستورية[١].

٤ . تحسين الأوضاع المعاشية للقضاة اسوة برؤساء الدوائر الاخرى ، وفيها قدم الغانم تفصيلاً وافياً لتردي الاوضاع لهذه الشريحة المهمة من المجتمع [٢] .

وعند مناقشة الغانم لمنهاج الوزارة السويدية الثالثة ، سبق ذكرها ، وضمن حقل الجهاز القضائي ، أفاد أن القوانين المعمول بها لا تضمن استقلال القضاء ، وأن الضمانات الممنوحة لهذه الفئة ما هي إلا ضمانات وهمية وطالب بأصدار تشريع يصون استقلال السلطة القضائية وأضاف أن قانون أصول المحاكمات الذي وضعت لمساته بريطانيا عام ١٩١٨ يجب اعادة النظر فيه ، وقيام نيابة عامة تقوم بالتحقيق وملاحقة الدعاوى[٣] .

وجد الغانم ان استقلال القضاء وسيادته يرتبط كلياً بالوقوف ضد سريان قانون دعاوى العشائر ، وعد هذا القانون (عاراً على البلاد المتقدمة) وهو وراء الكثير من (الاضطرابات العشائرية وحماية المستهترين من ابناء القبائل)، وأعتبر هذا القانون من ذيول الاحتلال البريطاني وواقعاً يخدم مصالحهم[٤]. وعندما أيقن الغانم إصرار السلطة على سريان مفعول قانون العشائر تحولت معارضته النيابية الى المطالبة التدريجية للتخلص كلياً ، فيما بعد ، من القانون ، لذا دعا الى أخضاع المناطق التي شملها النشوء

---

[١] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٤٩ ، جلسة (٥٠) ، ص ٧٦٨ .

[٢] المصدر نفسه ، جلسة (٤٢) ، ص ٦٥١ .

[٣] المصدر نفسه، لسنة ١٩٤٩ – ١٩٥٠، جلسة (٥)، ص ٦٦، وانظر ايضاً جلسة (٤٧) ، ص٨٢٧.

[٤] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٤٨ ، جلسة (١٧) ، ص ٢٥٦ .

والتقدم في العراق الى النظام القضائي الساري ، وابقاء المناطق البدوية على قانون دعاوى العشائر [١].

أن مناقشة الغانم ومعارضته في هذا الحقل كما يلاحظ قد اتسمت بالاعتدال المقيد بالاطار الدستوري، بيد أنها تتجاوز في أحيان أخرى هذا التقييد ، خاصةً عندما يسعى الغانم لايصال أفكاره الى شريحة أوسع من المجتمع ، ومثال ذلك ما ذكره في جريدته الافكار ما نصه (أن استقلال السلطة القضائية هي المقياس لسلامة التجربة الديمقراطية في العراق، وان أمر اقراره لايتم الا بتبديل الذهنية الاستعمارية الاقطاعية الحاكمة واقامة حكم شعبي صحيح لتحقيق هذا الاستقلال) [٢] !!

وعلى صعيد آخر شكل الانحراف الدستوري المتمثل في اضطهاد الحريات العامة التي كفلها الدستور هاجساً قوياً لدى الغانم في معارضته النيابية ، وضمن هذا السياق طالب وزارة الباجه جي ، سبق ذكرها ، الرجوع الى القانون الاساسي فيما يخص حرية المواطنين في المراسلات الشخصية والمكالمات الهاتفية ، وعليه يجب منع أي استغلال لسلطة الرقابة العسكرية على هذه الحرية ، وقال ما نصه (ألا يرى فخامة رئيس الوزراء ان في هذا العمل إساءة لأستعمال هذه الرقابة واخضاعها لحماية تصرفاته الشخصية ووجهة نظره السياسية) ! وتساءل الى متى يستغل رئيس الوزراء ذلك لمصلحته الشخصية ،[٣] كما عد الغانم اعلان الاحكام العرفية غداة انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ إعتداءاً صريحاً على الحريات العامة ، وهاجم وزارة نور الدين محمود ، المشكلة في ٢٣ ت ٢ ١٩٥٢ ، لأعلانها هذه الاحكام ، ومن ثم استمرار العمل فيها في الوزارة التي اعقبتها وهي وزارة جميل المدفعي المشكلة في ٢٩ ك ٢ ١٩٥٣ ، وذكر أن الاوضاع التي ترتبت من جراء الانتفاضة أخذت بالزوال ، وعد ذلك انحرافاً عن دستور البلاد ، كما هاجم منهاج الوزارة المدفعية تلك وطالبها ان تفسر اسباب وجود هذه الاحكام وكبت الحريات وتعطيل الحياة السياسية عموماً[٤].

---

[١] المصدر نفسه ، دورة ١٥ ، لسنة ١٩٥٦ ، جلسة (٩) ، ص ١٧٤ .

[٢] جريدة الافكار في ٢٥ / ١ / ١٩٥٤ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٨ ، جلسة (١٩) ، ص ٢٥٣ .

[٤] المصدر نفسه ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٣ ، جلسة (٢) ، ص ٩ ، عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٩ ، ص ٧ .

وعلى المنوال نفسه وحال اعلان الاحكام العرفية في البصرة ايام وزارة الجمالي الأولى المشكلة في ٢٩ ك ١ ١٩٥٣ ، إثر اضطرابات عمال شركة النفط[١]، كتبت جريدة الافكار (اننا نعتقد ان اللجوء الى الاحكام العرفيه لدى حدوث اتفه الحوادث مساس بسمعة الحاكمين وكفاءتهم وقدرتهم على معالجة المشاكل)[٢].

أما ما يخص حرية الصحافة فكان للغانم موقف خاص قد يعد مغايراً لما جنحت اليه قوى المعارضة عموماً ، فهو يرى ان الحرية التي كفلها الدستور للصحافة يجب ان تقابل باداء الصحافة لدورها الوطني على أتم شكل ، لا سيما في الدعوة للاصلاح العام، والرقابة على سير السلطة التنفيذية وتوعية المواطنين ، ولكن ما هو قائم برأيه جاء خلاف ذلك ، إذ تزايدت أعداد الصحف وتزايدت منافعها للحصول على الارباح، وعرض ما هو مخل للذوق العام ، لتصبح بهذا مجالاً خصباً للتجارة [٣] ، ولهذا رحب الغانم بالمرسوم ذي الرقم (٢٤) الصادر عن الوزارة السعيدية الثانية عشرة والقاضي بتقييد حرية الصحافة وتعطيل القسم الاكبر منها [٤] ، مخالفاً بذلك ما درج عليه في معارضته السياسية لاجراءات السلطة في كبت الحريات ، وعلى النقيض من ذلك هاجم الغانم مرسوم تعطيل الجمعيات والاحزاب ذا الرقم (١٩) الصادر عن الوزارة المذكورة ، إذ عده مرسوماً رجعياً تضمن قيوداً وأحكاماً لا تتفق مع تطور البلاد وتقدمها ، والجمعيات والاحزاب برأيه ما هي الا شخصيات قانونية أصطلح بتكوينها لغرض خدمة المصالح العامة ، وأفاد ان من غير المتعارف ان تكون بلاد دستورية تتمتع بنظام برلماني محرومة من تأليف الاحزاب ، كما أكد ان المرسوم تضمن عبارات مطاطة ومطلقة غير خاضعة لأقيسة دقيقة جاءت لخدمة السلطة في تفسيرها حسب مشيئتها[٥].

من الطبيعي أن ترتبط دعوة الغانم في الدفاع عن الحريات العامة الى الدفاع عن حرية المواطنين في اختيار ممثليهم في المجلس النيابي ، ففي مشادة كلامية بينه وبين وزير الداخلية صالح جبر (الوزارة السويدية الثالثة) ، فند الغانم ادعاء الوزير من ان

---

[١] للتفصيل انظر جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ٥٣ – ١٩٥٨ ، (بغداد – ١٩٨٠) ، ص ٦٧ وما يليها .

[٢] جريدة الافكار في ١٩ / ١ / ١٩٥٤ .

[٣] مجلس النواب ، الدورة ١٥ ، لسنة ١٩٥٥ ، جلسة (١٣) ص ٢٥٤ .

[٤] للتفصيل عن المراسيم انظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٤٧، وما يليها .

[٥] مجلس النواب ، دورة ١٥ ، لسنة ١٩٥٥ ، جلسة (١٧) ،ص ٣٥٥ .

انتخابات عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ تمت وفق أحصاء عام ١٩٤٧ بغية مراعاة الكثافة السكانية في المناطق الانتخابية ، وان توزيع المناصب النيابية غير عادل ، فضآلة المقاعد النيابية المخصصة لبغداد قياساً بألوية أخرى ما هو الا دليل على رغبة السلطة في أنجاح مؤيديها في هذه المناطق [١].

وعندما تقدم الغانم مع نواب حزبه وآخرين بمقترح الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وعلى درجة واحدة أيام الوزارة السعيدية الحادية عشرة ، سبق ذكرها ، وبالتحديد بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٥١ منعاً لأساليب التدخل والتزييف الحكومي ضمنوه مسوغات كثيرة أبرزها تبسيط هذا المبدأ للعملية الانتخابية وأنه يقصر مدتها ، كما أنه أكثر انطباقاً على مواد القانون الاساسي[٢]... بيد أن الوزارة المذكورة قابلت ذلك بطرح مقترح آخر وهو توسيع دائرة المناطق الانتخابية ، عد الغانم هذا الاقتراح الجديد بمثابة خطوة ارتجاعية والعودة الى الوراء، ودعا الى جانب الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ، والكف عن التبرير بأن الجهل والامية يحولان دون ذلك ، ومما قاله بالحرف الواحد ((أني أحذر الحاكمين من مغبة التمادي في الارتجاع وانكار حقوق الامة والاكثار من قيودها وتجاهل وعيها))[٣]...

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها نواب المعارضة بهذا الصدد إلا أن المقترح الذي تقدمت به الحكومة حظي بمؤازرة مؤيديها في المجلس بأغلبية الاصوات، لذا نشط الغانم وأعضاء حزبه في الاصرار على الاخذ بمبدأ الانتخابات المباشر وأكدوا عزمهم لإحباط كل محاولة تهدف منها السلطة إجراء الانتخابات وفق القانون المعمول به[٤].

انصاعت وزارة نور الدين محمود إثر انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ بالأخذ بمبدأ الانتخابات المباشر لاصرار الحركة الوطنية على ذلك ، وتمت الانتخابات مطلع عام ١٩٥٣ على ضوء المبدأ الجديد ، وبعدها ناشد الغانم رئيس الوزراء فاضل الجمالي، عند حضوره جلسة المجلس النيابي ، أن يتم استكمال صياغة المرسوم الخاص بالانتخاب المباشر وإعداده كقانون ثابت معمول به ، بعد حذف ماورد فيه من تعابير غامضة

---

[١] المصدر نفسه، دورة ١٢، لسنة ١٩٤٩، جلسة (٨)،ص١١٧ – ١١٨، وينظر ايضاً جلسة (٤٠)، ص٦٢٩.

[٢] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ١٩٨ – ١٩٩ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ . لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٣١) ، ص ٥١٢ – ٥١٤ .

[٤] ابراهيم الجبوري ، المصدر السابق / ص ١٣٠ – ١٣٢ .

وأغلاط قانونية[١]. ويأتي ذلك خشية منه على قيام الوزارات المتعاقبة من تشويه المرسوم وافراغه من مضامينه...

قادت معارضة الغانم النيابية في هذا الاتجاه على التصدي لانحراف دستوري آخر ومهم يتمثل في هيمنة السلطة التنفيذية خلاف ما تضمنه مواد الدستور من مبدأ فصل السلطات وتوازنها ، وقد تناولنا جانباً من هذا الانحراف عند بيان هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء ، واستكمالاً لهذا يرى اسماعيل الغانم ان الدستور قرر مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب، كلاً أو جزءاً[٢]، وأن السيادة منوطة إن صح التعبير، بالمجلس ، وعنه تنبثق السلطة التنفيذية ، لكن الامر يسير خلاف ذلك مما يعطل دور المؤسسة التشريعية كسلطة رئيسة في النظام البرلماني ... وأفاد أيضاً ان احكام السلطة التنفيذية على شؤون البلاد جعلت من القانون الاساسي مجرد خيال ، وابتعدت اساليب الحكم بذلك عن مضامين هذا القانون نصاً وروحاً[٣]...

وفي تعقيب آخر لهذا الموضوع أشار الى أحد مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية وهو اخضاع جهاز الشرطة برمته لوزارة الداخلية والصحيح في اعتقاده ان يرتبط هذا الجهاز بمنصب مدير الامن العام. لأن المناصب الادارية ثابتة بينما المناصب الوزارية مؤقتة[٤].

وأضاف الغانم أن أقصى أشكال هذه الهيمنة وطغيانها كانت مع تكليف رئيس اركان الجيش نور الدين محمود بتشكيل وزارته عام ١٩٥٢ والاستبداد بالامور بما يعني الخروج التام عن الاطار الدستوري والاعتداء الجلي على الحريات العامة[٥]، موضحاً ان القصد من النظم البرلمانية هو تنظيم تداول الحكم من الكتل والهيئات بطريقة سليمة تقي البلاد الرجات الذي يحدثها التناحر والهيمنة ، لذا وجب لديه أعتماد الطريق البرلماني

---

[١] مجلس النواب ، دورة ١٣ ، لسنة ١٩٥٤ ، جلسة (٩) ، ص ١٤٢ .

[٢] نصت المادة ٦٦ من دستور ١٩٢٤ مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابي ، أي تحريك المجلس للمسؤولية السياسية للوزارة ، للتفصيل انظر فائز عزيز أسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق، (بغداد-١٩٨٢) ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ ، لسنة ١٩٤٩ ، جلسة (٥) ،ص ٦٥ ، وللتفصيل عن المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية وصلاحيتها دستورياً ، انظر فائز عزيز اسعد ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ وما يليها ...

[٤] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٢٤) ، ص ١٤٠ .

[٥] المصدر نفسه ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٣ ، جلسة (٢) ، ص ٨ .

كطريق علمي تدريجي عادل لتداول الحكم بين الاكفاء ولفترات تمكن الوزارة من تطبيق برامجها وليست المسألة إحتكار الحكم واحترافه[١]...

قادت معارضة الغانم لأساليب الحكم وهيمنة السلطة التنفيذية الى الدعوة لاجراء تعديلات على القانون الاساسي المعمول به منذ عام ١٩٢٤ ، مشيراً الى احتواء القانون على نقائض كبيرة ولم يعد يجاري طبيعة التطورات السياسية والاجتماعية عموماً [٢]، وزاد الغانم على ذلك تفصيلاً أوفى وأكثر جدية وذلك في جريدته الافكار ، وجاهر القول ان المبدأ المقبول هو خضوع القانون الاساسي إسوةً بالعالم المتقدم الى التطوير والتغيير، لاسيما تلك النصوص الرجعية والنقائض ، التي تفسح المجال الى السلطة التنفيذية باصدار القوانين المقيدة للحريات وفق ((مشتهياتها)) ، لذا يجب العمل على اجراء التغييرات في مواده بما يواكب التغيير المتسارع في الحقائق السياسية والاجتماعية ، وإلا آل الأمر الى تصدعات لا تحمد عقباها في نظام الحكم[٣] ...

ثالثاً: إصلاح مرافق الدولة:

إتسمت نزعة الغانم في إصلاح مرافق الدولة واجهزة الحكم باللامركزية ، لذا طالب وزارة السعيد الحادية عشرة ، سبق ذكرها ، بالعودة الى قانون ادارة الالوية الصادرة عام ١٩٤٥ ، بعد اجراء التعديلات اللازمة عليه بما يخدم توسيع صلاحيات موظف الادارة وتقليص ((المركزية)) ومنح الالوية نوعاً من ((الاستقلال الذاتي في شؤونها المحلية)) وأفترض ان تكون المجالس العامة لأدارة الالوية بمثابة ((برلمانات صغيرة)) ، وليس كما هو الحال في جعلها هياكل لا حياة فيها [٤] ، وكرر ذلك في نهاية الدورة الخامسة عشرة للمجلس النيابي مؤكداً إعادة النظر في قانون الحكومات المحلية وجعلها الجهة المسؤولة عن مراقبة شؤون الالوية وابواب الصرف المالي، على أن يجري انتخاب اعضائها بطرق سليمة وديمقراطية ، والكف عن ربط كل المسارات الادارية بالعاصمة ، ودعا الغانم ايضاً الى ضرورة إنشاء وحدات ادارية خاصة للمناطق البدوية مرتبطة بالألوية دون جعلها تدار من الشرطة المرتبطة باجهزة وزارة الداخلية[٥]...

---

[١] المصدر نفسه ، جلسة (٣) ، ص ٣١ – ٣٢ .

[٢] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٥٣ ، جلسة (٩) ، ص ١٤٣ .

[٣] جريدة الافكار في ٤ / ١ / ١٩٥٤ .

[٤] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٤٤) ، ص ٧٧٤ .

[٥] المصدر نفسه ، دورة ١٥ لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ، ص ١٧٤ .

شملت دعوة الغانم لاصلاح مرافق الدولة دوائر ومؤسسات متعددة ، كان في مقدمتها المؤسسة التعليمية أو جهاز المعارف ، وتناولت معارضته النيابية الرفض ولحد ما للسياسة التربوية التي تنتهجها هذه المؤسسة ، إذ عد أسسها ومنطلقاتها مصاغة من قبل سلطات الاحتلال وبالتحديد بعد انتكاسة حركة مايس ١٩٤١[١].

وجعلها موافقة للفكر الليبرالي ومعادية للتطلعات الوطنية والقومية ، مؤكداً أن ذلك لا يتفق وخصوصية البلد وجذوره وآماله المستقبلية ، وانعكس ذلك كله برأيه في المناهج والمفردات التعليمية والاساليب التربوية المتبعة ، مضيفاً ان الوزارات المتعاقبة إثر حركة مايس عاجزة عن مكافحة داء الأمية رغم نسبته العالية ، وان امعان النظر في الميزانيات المخصصة للمؤسسة التعليمية وأجهزتها تجعل القناعة كافية عن العجز التام لأي انتعاش تربوي ، وطالب بزيادة التخصيصات المالية واعادة النظر بالمناهج التعليمية والاسس المعتمدة في السياسة التربوية وجعلها بما يخدم ضرورات النهضة وتعميق الحس الوطني والقومي ، وكذا الامر في التوسع في مجالات التعليم الريفي ... والاسراع بانشاء الجامعة العراقية ، والسعي لأنشاء المرافق المتصلة بالتعليم لامتصاص أوقات فراغ الطلبة [٢] . وفي ايام وزارة السويدي الثالثة ، سبق ذكرها كرر الغانم وأكد ضرورة احياء نظام الفتوة ، وربطه بالعملية التعليمية ، على غرار ما كان عليه هذا النظام قبل حركة مايس ، في دعوة صريحة الى ادخال الروح العسكرية للمدارس وتقوية معاني الرجولة العربية [٣] ... تلك الدعوة التي جاهر بها التيار القومي في الثلاثينات من القرن المنصرم بغية تلبية السياسة التعليمية لأغراضه السياسية [٤] .

أما جهاز الاوقاف فقد تناولت معارضة الغانم اشارته الى خطل سياسة الاوقاف وبرامجها ، مؤكداً أن منشآت الاوقاف ما هي الا وسيلة لتوفير الضمان الاجتماعي لمكافحة الفقر والجهل والامراض الاجتماعية الاخرى ، وليس اغراضها ، كما هو الحال ، الجانب العمراني البحت ، موضحاً أن هناك مناطق وقفية تسكنها عوائل متدنية وتقوم

---

[١] للتفصيل انظر غازي دحام المرسومي ، التعليم في العراق ١٩٣٢ - ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب – بغداد ١٩٨٦ ، ص ١١٧ وما يليها .

[٢] مجلس النواب ، دورة ١٢ ، لسنة ١٩٤٨ ، جلسة (٤٢) ،ص ٦٩٩ – ٧٠٠ .

[٣] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٥) ،ص ٦٦ .

[٤] انظر ابراهيم عبد القادر الجبوري، ((التعليم في مواقف الحركة القومية في العراق ١٩٣٢ – ١٩٤١))، مجلة كلية المعلمين ، العدد الثاني عشر ، ١٩٩٧ .

دوائر الاوقاف بملاحقتها لاستحصال الاجور ، بدلاً من توفير الخدمات لهم، وبهذا أنتفى النفع العام من هذا الجهاز ، وباتت العملية ((مسألة تجارية عقارية))[١].

وكذا الامر لدائرة البريد إذ وصفها الغانم بأنها مؤسسة ذات طابع دولي ، ذلك حسب ما جاء في اتفاقية البريد الدولية ، وان تتوحد بذلك المصطلحات البريدية ووسائل الاتصال بحيث تتوازن واحتياجات القطر ، مشيراً بوضوح الى الاهمال الذي تبديه الحكومات السابقة والحالية لهذا المرفق الحيوي ، رافضاً وبشدة أشراف الخبراء الاجانب على هذه الدائرة ، وعد هذا الاشراف أحد أسباب أنحرافها عن أغراضها الحقيقية[٢]...

وفي قطاع الصحة هاجم الغانم وزير الشؤون الاجتماعية ، ماجد مصطفى ((الوزارة السعيدية الحادية عشرة)) ، لما يعانيه القطر من تردي الاوضاع الصحية، وعزوف الدولة عن انشاء المصحات ودوائر الصحة الاخرى ، وعدم الجدية في ايصال الخدمات الصحية للارياف ، وكذلك العجز في قيادة الحملات الصحية للقضاء على الاوبئة المنتشرة[٣]...

وبالنسبة لدوائر البلديات فقد شدد الغانم على ضرورة اعادة النظر في قانون البلديات، الذي لم يعد برأيه ملائماً لتقدم البلاد، وأن يتم اعتماد مبدأ الانتخاب في تعيين رؤساء البلديات... مؤكداً على عرض ميزانية هذه الدوائر على المجلس النيابي لمناقشتها والاطلاع على المشاريع المزمع القيام بها [٤] .. وكرر القول بوجوب فصل ادارة البلديات عن وزارة الداخلية واستحداث وزارة خاصة بها . خاصة وان امور البلديات يحتاج الى جهود تخصصية متعددة ، وطالب بتوسيع المجلس البلدي في بغداد والالوية وجعله يضم اضعاف الاعداد التي هو عليها الان ، إسوةً بمصر أو غيرها من الدول السائرة في طريق النهوض[٥].

لم تخل معارضة الغانم النيابية من التعرض لجهاز مجلس الاعمار ، خاصة ايام الوزارة السعيدية الثالثة عشرة ، سبق ذكرها ، إذ أعتبر عدم مسؤولية هيئة المجلس المذكور

---

[١] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٨ ، جلسة (٢٠) ،ص ٢٩٦ .

[٢] المصدر نفسه ، جلسة (٣٥) ،ص ٧٥٤ .

[٣] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٩) ، ص ١٢١ .

[٤] المصدر نفسه ، جلسة (٤٤) ، ص ٧٧٥ .

[٥] المصدر نفسه ، دورة (١٣) لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، جلسة (١٥) ، ص ٢٤٢ وينظر ايضاً سنة ١٩٥٦ –١٩٥٧ ، دورة ١٥ ، ص ١٧٤ .

أمام المجلس النيابي انتهاكاً صريحاً للدستور ، كما أبدى انتقادات لاذعة كان من ابرزها :-

١ – ان مجلس الاعمار لم ينجز رغم وفرة ميزانيته في السنوات الاربع الماضية سوى ٢٠% من خطته.

٢ –ان هيئة المجلس لاتعد دائمية ومستقلة في قراراتها فالواقع يشير الى استمرار التغيير في هيكلها الوظيفي.

٣ – عجز مجلس الاعمار عن القيام بالمشاريع ذات النفع العام لا سيما في حقول الزراعة والصناعة .

٤ – اهمال المجلس للتقدم المعنوي لا سيما في حقول التعليم والصحة والخدمات.[١]

أما ما يخص التركيبة الوظيفية للسلك الخارجي ، فأبدى الغانم معارضته لما هو قائم ولا سيما في وجود مشاور بريطاني في هذا المرفق الحساس ، فضلاً عن اختيار عناصر هزيلة في التركيبة الوظيفية هذه، مما جعلها ، برأيه ، عبئاً على الدولة[٢].

رافقت معالجات الغانم لأصلاح مرافق الدولة التصدي الحازم لظاهرة النفوذ البريطاني في الحكم وتأثيراته ، تكراراً لدعواته السابقة القائلة ((إن أي اصلاح لا يتم دون تحقيق الاستقلال التام)) ، لذا عزا معظم الاجراءات المتباطئة في اصلاح شؤون الدولة واجهزتها الى واقع التبدلات الوزارية المتعاقبة والسريعة المتأتية ، حسب قناعته الشخصية ، في أغلبها من التدخلات التي تنشط بها السفارة البريطانية ووكالاتها ، ليؤكد ان للمسؤولين البريطانيين الكلمة العليا في البلاد ، ولينطلق من هذا الى مهاجمة السلطة بالقول ان الكثير من الدول سارعت لدفع بريطانيا لمغادرة أراضيها بينما تراوح الحكومات العراقية في أماكنها وتتقبل هذا النفوذ المخل بكرامة البلد[٣]، وفي مشادة كلامية مع رئيس الوزراء فاضل الجمالي تساءل الغانم عن أسباب سماح الوزارة (الجمالية الثانية) لجولات السفير البريطاني في الوية العراق وأسباب الاتصالات المكثفة للدبلوماسيين الغربيين لرجال

---

[١] المصدر نفسه ، دورة ١٥ لسنة ١٩٥٥ ، جلسة (٢٧) ،ص ٥٦١ وجلسة (٩) ،ص ١٤٢ .

[٢] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٥٦ ، جلسة (١١) ، ص ١٨٧ .

[٣] المصدر نفسه ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، جلسة (٩) ، ص ١٤١ .

السياسية وصناع القرار السياسي في العراق ؟ . وغيرها من التساؤلات التي قصد منها أحراج موقف الوزارة وإدانة سياستها الداخلية ولا سيما في مجال الاصلاح[١].

المبحث الاساس/ القسم الثاني: في الشؤون الخارجية
(القضايا العربية والدولية في معارضة الغانم النيابية)

أولاً: القضية الفلسطينية:

إثر إنتكاسة العرب في حربهم مع القوات الصهيونية عام ١٩٤٨ ، وما أثار ذلك من ردود أفعال شعبية عربية ، قام لفيف من نواب المعارضة ، وبضمنهم اسماعيل الغانم ، بتقديم عريضة نيابية احتجاجية الى رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي في ٣ ك٢ ١٩٤٩ ، حول تطور الموقف في فلسطين طالبوا فيها الاسراع في انتهاج الوزارة لسياسة عملية وعاجلة لمعالجة هذه المحنة ، وذلك بمبادرة الجيش العراقي لمعاونة المصريين في اشتباكهم القائم في فلسطين ، وأستئناف القتال ، والسعي لدى الدول العربية لوضع خطة شاملة لحرب بعيدة المدى ، العمل على حرمان الدول المساندة لاسرائيل في نفط الاقطار العربية[٢]، وأثرها أستفسر الغانم في المجلس النيابي وبحضور رئيس الوزراء المذكور عن صحة وجود ضغوط دولية لضخ النفط عبر انبوب حيفا الى اسرائيل ، وما هو موقف الحكومة الحالي ؟ ، فكان جواب الباجه جي هو رفض الحكومة لكل مقترح بهذا الشأن[٣].

وعندما أصدرت الجامعة العربية قرارها برفض تفتيت الارض الفلسطينية ومنع ضم الضفة الغربية الى الاردن ، وطرحت مصر انذاك مشروع حكومة عموم فلسطين، الذي ايدته العديد من الدول العربية [٤] ... وردت اشارة ضمنية من الوزارة السعيدية الحادية عشرة، سبق ذكرها ، عن وجود مساع لضم الضفة للاردن ، دون ان تبدي رأياً رافضاً لتلك المساعي ، قدم الغانم مذكرة طالب فيها وزير الخارجية ايضاح الامر، وعد موقف الوزارة مناقضاً لارتباطاتها بالجامعة العربية حول هذا الموضوع ، وأفاد ان هذا الموقف المتأرجح أنما يعني انحيازاً تاماً للاردن خلافاً للاجماع العربي [٥] .

---

[١] المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .

[٢] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٥٤ –٥٥ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٨ ، ص ١٠٠ .

[٤] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٣٦ .

[٥] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ، جلسة (٥٠) ، ص ٦٨٥ .

ولدت هزيمة ١٩٤٨ في نفس الغانم عداءاً سافراً وصريحاً للاقلية اليهودية في العراق، وهو ذات العداء الذي تولد في صفوف حزب الاستقلال الذي يشغل الغانم عضوية هيئتة التنفيذية [١] ، وحال عرض اللائحة التي أعدتها وزارة السويدي الثالثة ، سبق ذكرها ، بإسقاط الجنسية عن اليهود ، في جلسة المجلس النيابي في ٢ آذار ١٩٥٠[٢] .. أنبرى لها نواب حزب الاستقلال . فطالب فائق السامرائي إضافة عبارة ((تجمد أمواله)) أي اليهودي الذي يغادر العراق ، لكونه مجرماً بحق بلده ، وزاد اسماعيل الغانم على ذلك بأبداء معارضته لفكرة منح حق إسقاط الجنسية لطالبيها، واعتبر ذلك امتيازاً تقدمه الحكومة لليهود وخاصة أولئك الصالحين للخدمة العسكرية في اسرائيل ، مضيفاً ان يهود العراق لا يمكن ان يؤمن جانبهم ، وان على الحكومة ان تسن تشريعاً صارماً لمعالجة هذه الاقلية [٣].

واصل الغانم نشاطه السياسي المتفاعل مع القضية الفلسطينية داخل المجلس النيابي وخارجه ، ففي المجلس أسهب الغانم في بيان دور الغرب و لاسيما بريطانيا في إسناد أسرائيل وجعلها في قلب البلاد العربية، مؤكداً ان بريطانيا هي التي أنشأت اسرائيل ومنحتها وجودها ، وان ما تقوم به بريطانيا من دعم ومعونات لهذه الدويلة لا يمكن ان يجعل منها ((دولة تصمد أمام المد القومي المتصاعد))[٤]، وخارج المجلس النيابي كتب في جريدته الافكار منبهاً الى ظهور بوادر غريبة لأقامة أحلاف عسكرية في المنطقة العربية ، مع نغمة ((توازن القوى بين الدول العربية))، وعد ذلك دعوات لتهيئة الاجواء الملائمة لنمو أسرائيل وبقائها ، وحذر الحكام العرب من ممالاة الغرب في دعواته هذه [٥] .

أثارت المساعي التي قام بها أميل البستاني ((اللبناني الجنسية)) ورئيس مؤتمر الخريجين العرب ، في دورته الاولى في بيروت ، بالاتصال بالسياسيين العرب للاعتراف

---

[١] انظر جريدة لواء الاستقلال الاعداد ٢٤ ، ٢٥ ، و ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٩ وجريدة اليقظة الاعداد ١ و١٥ / ٢ / ١٩٥٠ ، أما عن النشاط المكثف لحزب الاستقلال بعد هزيمة عام ١٩٤٨ انظر عبد الامير العكام ، المصدر السابق ، ص ٩٩ وما يليها .

[٢] للتفصيل انظر عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص ١٥٦ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (١٠) ، ص ١٤٩ و ١٥٦ ...

[٤] المصدر نفسه ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٣ ، جلسة (٣١) ،ص ٦٠٧ .

[٥] جريدة الافكار في ٣١ / ١ / ١٩٥٤ .

بالامر الواقع بالنسبة لتطورات القضية الفلسطينية [١] ، مشاعر اسماعيل الغانم فأعلن بحدة ان مجهودات غريبة يقوم بها هذا الرجل ، واستنكر دفاع رئيس الوزراء نوري السعيد (السعيدية الثانية عشرة) عن الجهود المريبة للبستاني ، وأفاد ان ماضي هذه الشخصية معروفة في توطين الاستعمار في الاقطار العربية ، وطالب الوزارة المذكورة أن توضح حقيقة مساعيها من أجل القضية الفلسطينية ، كما دعا الاحزاب السياسية والقوى الوطنية تناسي خلافاتها المحلية وتلاحم جهودها لمواجهة عواقب قيام اسرائيل [٢] .

ثانياً: سياسة الحياد ومعاداة الغرب الاستعماري:

تشكل سياسة الحياد ، التي تضم ضمناً في ثناياها رفض النفوذ الغربي ولا سيما البريطاني ، إحدى أهم المحاور في المعارضة النيابية لاسماعيل الغانم ومنذ بداية نشاطه في المجلس النيابي كان الغانم مؤمناً بضرورة تبني سياسة الحياد ، ويتجلى ذلك بوضوح عام ١٩٤٨ وبالتحديد أيام وزارة مزاحم الباجه جي ، سبق ذكرها ، إذ تصدى لوزير خارجيتها ، عند ذكر الاخير ان اركان سياسته تعتمد على التقارب مع الكتلة الغربية، قائلاً: ((ان سر المصائب والنكبات التي أحاطت بالعراق هي سياسة التسليم مقدماً)) ... وأفاد ان مرتكزات سياستنا الخارجية يجب ان تقوم على مبدأ الحياد، وان أي تقارب يزيد على حده ماهو الا تفريط بحقوق الامة ... وأضاف ايضاً ان الصراع ما بين المعسكرين ((ليس صراعاً عقائدياً بقدر ما هو صراع المصالح المادية، وعلينا اذن ان لا ننصاع لما يقال عن خطر الدب السوفيتي فهو تبرير لسياسة الانحياز لا غير))[٣].

وفي مناقشة الغانم لخطاب العرش للوزارة السعيدية الحادية عشرة طالب الوزارة التخلص كلياً من بقايا معاهدة ١٩٣٠ ، وعدها ملغاة ، وأضاف إن الظروف الدولية انذاك المتمثلة في عظمة بريطانيا هي التي آملت هذه المعاهدة ، والان تبددت تلك الظروف بحكم تحرر الدول من هذا الاستعمار ، وشدد القول انه يجب فك كل أرتباط مع بريطانيا والابتعاد عن ضغوطها في أقامة أي احلاف كانت [٤].

---

[١] انظر مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي ، (اعمال المؤتمر وقراراته) ، الدورة الاولى (بيروت ١٩٥٤) ، القسم الاول .

[٢] مجلس النواب ، دورة ١٥ ، لسنة ١٩٥٥ ، جلسة (١١) ، ص ١٩٦ .

[٣] المصدر نفسه ، دورة ١٢ لسنة ١٩٤٨ ، جلسة (٦) ص ٨٨ – ٨٩ وجلسة (٣٦) ، ص ٥٨٣.

[٤] المصدر نفسه ، لسنة ١٩٥٠ ، جلسة (٣٠) ، ص ٣٨ .

وعلى المنوال نفسه جاءت مناقشة الغانم لمنهاج الوزارة المدفعية السادسة المشكلة في ٢٩ ك ٢ ١٩٥٣ ، إذ طالب ببناء مرتكزات واضحة للسياسة الخارجية للبلد، والكف عن تلك المرتكزات القديمة التي تعود لأيام تأسيس الدولة العراقية ، وأوضح أهمية استقلالية هذه السياسة من التأثير الاجنبي ، خاصة ان هناك قواعد بريطانية في العراق[١]. كما هاجم وزير خارجية الوزارة المذكورة (توفيق السويدي) متهماً إياه بالانحياز الكامل للغرب وقبوله كل ما فرضته بريطانيا من آراء في علاقات العراق الخارجية ، لاسيما تلك مع الشقيقات العربيات ، ونعت سياسته بـ ((الضبابية))[٢].

وكذا الامر عند مناقشتة لمنهاج وزارة الجمالي الاولى ، سبق ذكرها ، مطالباً اياها ابداء الرأي الصريح عن الموقف من الحرب الباردة بين المعسكرين ، التي بدأت بالتصاعد يومذاك ؟ وذكر ان السكوت انما يعني الانحياز كلياً للمعسكر الغربي ((وهذا أمر يقلق الشعب ويزيد من تذمره)) [٣] ... ولدعم مواقفه النيابية هذه كتب مقالاً أوضح فيه ان تخلص العرب من كوارث حرب محتمله بين المعسكرين يستدعي العمل على تحرير بلادهم وجلاء الجيوش الاجنبية والعمل على وحدة أمتهم وتقوية ارادتها، والعمل ايضاً على إنهاء كل مظاهر الاستغلال الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية[٤].

وكرر الغانم ذات الاقوال ، ايام وزارة نوري السعيد الثانية عشرة ، مضيفاً ((ان الشعب بات شاعراً بالنقص إذ به يرى أقطاراً أقل شأناً منه سعت نحو الاستقلال بينما يجد نفسه وهو يمثل دولة لها مكانتها ان أموره رهينة بقوات الاحتلال))[٥].

ويبدو أن مستجداً واضحاً ظهر في دعوة الغانم للحياد ، جاء إثر تصاعد الخطر الاسرائيلي وما يلقاه من دعم غربي ... وكذا الامر في قيام العدوان الثلاثي على مصر[٦]، ويتجلى ذلك في تلميحة لأمكانية الانحياز ، ولحد ما ، للمعسكر الاشتراكي، إذ أشار ان

---

[١] المصدر نفسه ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٣ ، جلسة (٣١) ص ٦٠٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٦٠٩ .

[٣] المصدر نفسه ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٤ ، جلسة (٩) ،ص ١٤٢ .

[٤] جريدة الافكار في ١٥ / ١ / ١٩٥٤ .

[٥] مجلس النواب ، دورة ١٥ لسنة ١٩٥٥ ، جلسة (١١) ، ص ١٩٥ .

[٦] ولد العدوان الثلاثي على مصر ردود فعل عنيفة على الساحة العراقية وكانت للقوى والشخصيات المعارضة دورها في تأجيج الموقف الشعبي وإدانة الوزارة القائمة ، للتفصيل انظر جعفر عباس حميدي، المصدر السابق ، ص ٥٩ او ما يليها .

من حق العرب الانحياز بما يخدم مصالحهم وتطلعاتهم ، موضحاً ان الدعوة لحياد ضعيف أمر لا جدوى منه ، خاصة وقد كشف الغرب عن نواياه المعادية لحركة التحرر العربي ، وأضاف في نبرة حادة ان كانت الشيوعية دواءاً مراً لمعالجة الاستعمار واليهودية فأننا نتقبل هذا الدواء لنتخلص من هذا الداء[١]، ومع هذا يمكن القول ان هذا الانحياز في مواقف الغانم المستجدة لا يعدو كونه إنعطافاً ظاهرياً وليس متاتياً من قناعات فكرية ، لما عرف عنه من نزعة قومية واتجاهات معادية للشيوعية ، هدف منها اتهام الحكومة واضعاف موقفها وتحذيرها من خطل سياستها في الانحياز التام نحو الغرب .

ثالثاً: ميثاق بغداد:*

تم عقد ميثاق التعاون المشترك بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥[٢]، وبعد يومين من ذلك عرض الميثاق على مجلس الامة للتصديق وتمت الموافقة بأغلبية الاصوات، وفي ٥ نيسان أنضمت بريطانيا للميثاق ، وتم عقد الاتفاق الخاص بينها وبين العراق ليحل محل معاهدة ١٩٣٠ وحمل الميثاق أسم ميثاق بغداد[٣] .

إتسمت المعارضة النيابية لاسماعيل الغانم أزاء ذلك ببعض الغموض ، لاسيما في بدايات الامر ، إذ كانت تتأرجح بين المهادنة المشوبة ببعض التأييد والتي عبر عنها انها من مقتضيات ((السياسة الواقعية))[٤]، وبين المعارضة الجادة التي تصاعدت مع توالي الاحداث... وأن ابرز ما جاء في مواقفه المهادنة تلك ، التي افترق فيها لحد ما، عن مطالب الحركة الوطنية والقومية الرافضة للميثاق ، انتقاده اللاذع لمصر لمهاجمتها الميثاق ووزارة السعيد ، الثانية عشرة ، لما يجره الامر من سلبيات على المنطقة، حسب رأيها ، ذكر فيه ان ليس من حق مصر التدخل في شؤون العراق ورسم مساراته السياسية ، كما انها لا تمتلك حق الوصاية لمثل هذا التدخل ، والاولى بها إجلاء القوات البريطانية

---

[١] مجلس النواب ، لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ، جلسة (٩) ، ص ١٥١ وجريدة الافكار في ١٩٥٤/١/٢٧.

* يفترض ان يكون هذا الموضوع ضمن المحور الذي سبقه ((سياسة الحياد)) ، إلا أن وجود بعض المستجدات في مواقف الغانم حدا بنا الى جعله في موضوع مستقل ...

[٢] انظر ميثاق بغداد ، ترجمة حسن الدجيلي ، (بغداد – ١٩٥٦) ص ١٠٠ وما يليها .

[٣] للتفصيل عن عقد الميثاق ومراحله وردود الافعال انظر جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق..، ص١١٩ وما يليها ..

[٤] مجلس النواب ، لسنة ١٩٥٥ ، جلسة (٢١) ،ص ٤٦٩ – ٤٧٠ .

عن اراضيها ، واضاف ان الميثاق جاء وفق المادة (٥١) من ميثاق هيئة الامم المقبولة لدى الجميع [١] وفي جلسة نيابية سبقت ذلك أشار الغانم ايضاً ان الميثاق اصبح ملزماً دولياً و ((لم يعد في مصلحتنا أو مصلحة الاخرين التفكير بنقضه أو الخروج منه ، ومن واجبنا ان نستفيد من امكانياته وان نستغله الى اقصى حد لفائدتنا))، واشترط ان مواصلة التأييد للميثاق مرهون بما يحققه قريباً من نفع عام في المجالات كافة والارتقاء الى مكانة دولية مرموقة[٢].

يمكن ان تفسر هذه المهادنة بأنها وقفة ((للتريث بعض الشيء)) . ولعل الغانم في ذلك قد تأثر ايجاباً بالمسوغات التي ساقتها الوزارة السعيدية ، الثانية عشرة، وانصارها من ان الميثاق سيحقق لعراق منزلة دولية متكافئة والحليفة بريطانيا ، كما يعود بالنفع العام على العراق والمنطقة العربية وغيرها الكثير من المسوغات[٣]، وهذا واضح في ثنايا دفاع الغانم الاولى عن الميثاق ...

أما الجانب الثاني من مواقفه فقد اتسم بالمعارضة الجادة المتصاعدة مع سير الاحداث، وكانت بداياتها ، ان صح التعبير ، مع رفض الغانم بالتآزر مع ثلاثة من النواب للتصويت على تصديق الميثاق حال عرضه على المجلس النيابي[٤]، ثم ابتدأت بالوضوح عند اطلاقه عدة اشارات ضمنية وأخرى صريحة غمز بها قناة وزارتي السعيد ، الثانية والثالثة عشرة ، ويتلخص بعضها في :-

١ – ان العراق لم يلمس بعد أي فائدة مرجوة من الميثاق .

٢ – هل يمكن القول انه تم بيع مصلحة الوطن بثمن بخس .

٣ –هل أن رفض مصر وغيرها للميثاق يعني ان العراق سيعزل عن شقيقاته العربيات.

---

[١] مجلس النواب ، المصدر نفسه .

[٢] المصدر نفسه ، جلسة (٣٠) ، ص ١٥٧ .

[٣] للتفصيل عما طرح من مسوغات انظر خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، (بيروت – ١٩٦٦)، ص ٨٢ –٨٣ ، توفيق السويدي، مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت – ١٩٦٩) ، ص ٥٤١ – ٥٥٤ .

[٤] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق .. ، ج ٩ ، ص ٢٢٧ والثلاثة الاخرون هم صادق البصام وحسن عبد الرحمن وجميل كبة .

٤ – أن عقد الميثاق يعني ان العراق سيصبح هدفاً حربياً في الهجوم في حالة قيام نزاع مسلح بين المعسكرين. [١]

بدأت وتيرة المعارضة النيابية عند الغانم للميثاق تنحى نحو السلبية التامة، لتتسق بذلك مع طبيعة دعوته لسياسة الحياد ، كما ذكرناه ، ويأتي هذا المنحى لتصاعد الرفض الممثل في حركة التحرر القومي والعناصر التقدمية لهذا الميثاق[٢]، والتآزر الذي بدأ واضحاً في صفوف الحركة الوطنية ، في معاداة الميثاق والعمل على اسقاطه، لا سيما بعد قيام العدوان الثلاثي على مصر ، وضمن هذا السياق هاجم الغانم رئيس الوزراء نوري السعيد، الوزارة الثالثة عشرة ، مؤكداً كذب المسوغات التي ذكرها في الدفاع عن ميثاق بغداد، والقائلة ان الميثاق سيجعل منطقة الشرق العربي في جبهة متماسكة قوية النفع ، قائلاً : اين كان ذلك من قيام أحدى دول الميثاق وهي بريطانيا بالعدوان على مصر بغية تحطيم قواها؟! وتساءل اين كان الميثاق من هذا العدوان ، والعكس صحيح لديه بأن الميثاق قدم المساعدات لدول العدوان بموجب التسهيلات التي ينص عليها .. كما وجه أتهاماً خطيراً للوزارة المذكورة بأنها فتحت مخازن اسلحتها لتساعد المعتدين[٣]...

وأوضح ايضاً ان بريطانيا هي حليفة اسرائيل عدوة العرب، ((واننا بالتحالف معها قصدنا سوءاً ببلادنا)) ، وتساءل كيف لبريطانيا ان تفسر مشاركتها اسرائيل في العدوان على مصر وهي أحد أقطاب الميثاق ، بينما يفترض إنسجام مواقفها الدولية مع مباديء الميثاق وأغراضه [٤] ، كما أبدى الغانم نقطة أخرى في معرض هجومه على ميثاق بغداد ، مفادها انه كيف يتفق عقد الميثاق والتصريح الثلاثي للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لعام ١٩٥٠ ، القاضي تثبيت الوضع الراهن في فلسطين واسناد دويلة اسرائيل ، ومن ثم تكرار هذه الدول لهذا التصريح أثر عقد ميثاق بغداد ، وتساءل عن موقف العراق من هذا التناقض ؟! ، وفي تناقض آخر أشار له وهو الجهد الدبلوماسي الذي يقوم به العراق ضمن نطاقين الاول ميثاق بغداد والثاني الضمان الجماعي العربي[٥] ... ولم ينفك الغانم

---

[١] مجلس النواب ، دورة (١٥) ، لسنة ١٩٥٦ ، جلسة (١٠) ، ص ١٥١ .

[٢] انظر على سبيل المثال : مؤتمر الخريجين العرب، (قرارات المؤتمر وتوصياته)، الدورة الثانية (القدس – ١٩٥٥) والمؤتمر الشعبي العربي، قرارات المؤتمر ، دمشق ، (دمشق – ١٩٥٦).

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٥ لسنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ جلسة (٩) ، ص ١٥١ .

[٤] المصدر نفسه .

[٥] المصدر نفسه ، جلسة (١١) ،ص ١٨٧ .

عن التعرض لميثاق بغداد والتنديد به طيلة حياته النيابية، بيد أننا اكتفينا بما أوردناه من نصوص ..

رابعاً: قضايا عربية أخرى:

كان موضوع الاتحاد العربي أحد أهتمامات الغانم السياسية ، بحكم أتساقه مع نزعته القومية ، واتضح ذلك في نشاطاته عندما طرح حزب الاستقلال مشروع الجامعة الشعبية عام ١٩٤٧ ، كما سبق ذكره ، كوسيلة لتحقيق العمل الجماعي العربي صوب أي خطوة ذات طابع اتحادي ، وفي مطلع عام ١٩٥٤ أخذت ملامح دعوة الغانم للاتحاد وبيان سبل تحقيقه بالوضوح ، نوعاً ما ، ذلك أثر تقديم رئيس الوزراء فاضل الجمالي مشروعه للاتحاد العربي الى الجامعة العربية ، وخلاصته شروع الدول العربية ذات الامكانات للاتحاد العربي تحقيق ذلك وان تبادر الدول الاخرى للانضمام اليه فور توفر الشروط اللازمة لذلك[١].

أبدى الغانم معارضته النيابية لمشروع الجمالي مفيداً ان المشروع ماهو إلا ((إحراج للدول العربية والجهة التي تعارضه نظراً للاسباب الواقعية))، موضحاً ان الاتحادات لم تتكون عبر التاريخ الا بالارادة الشعبية ، وان سبيل المفاوضات الحكومية لم تنتج إلا ((تفرقاً وخصاماً)) لا سيما تلك التي تأتي عبر الجامعة العربية[٢].

ونظراً لعدم تكرار طرح موضوع الاتحاد في جلسات المجلس النيابي ، لذا جاءت جل معارضته عبر صفحات جريدته الافكار ، ومنها القول ان الشبيبة العربية الواعية بالاتحاد العربي لن تنخدع بأمثال مشروع الجمالي وغيره ، وذلك لسببين الاول ان العرب قد فقدوا الثقة بحكامهم والثاني ان الوحدة والاتحاد لا تفرض قبل ان يسبقها ايمان عربي مشترك ، يأخذ بنظر الاعتبار الخصائص المشتركة اجتماعياً واقتصادياً...[٣]

أما موقفه أزاء مصر بعد نجاح ثورتها عام ١٩٥٢ وقيام المصريين فيما بعد ببذل المساعي الجادة لاجلاء القوات البريطانية تماماً عن أراضيهم ، فيتلخص في مباركة الغانم لهذه الجهود واعتبارها خطوة في الطريق العربي الصحيح ، وأبدى أمانيه في تحرير قاعدة السويس من البريطانيين مشيراً إن إصرار بريطانيا على البقاء فيها متأتٍ من قناعاتها بان مصر تخفي نوايا خاصة أزاء الوجود الاسرائيلي ، وطالب الحكومة بممارسة الضغوط

---

[١] انظر نص المشروع في مؤتمر الخريجين الدائم ... ، المصدر السابق .

[٢] مجلس النواب ، دورة ١٣ ، لسنة ١٩٥٤ ، ج ٩ ، ص ١٤٢ .

[٣] انظر جريدة الافكار الاعداد ١٠ و ١٨ و ٢١ / ١ / ١٩٥٤ .

للاستجابة لمطالب المصريين بتحرير قاعدة السويس ، على ان يتزامن ذلك وجهود الحكومة في طرد بريطانيا من قاعدتي الحبانية والشعبية[١].

ومن المواقف الاخرى التي تصدى لها الغانم في حياته النيابية هي القضية المراكشية فحال استفحال الضغط الفرنسي على سلطان مراكش والتهديد بخلعه وتصاعد أساليب فرنسا في قمع الشعب المراكشي ، شارك الغانم مجموعة من النواب ، وذلك في آذار ١٩٥١ ، بتقديم طلب الى المجلس النيابي استنكروا فيه الاساليب التي تعتمدها فرنسا في مراكش ، وطالبوا المجلس الاسراع بالاتصال بالامم المتحدة والدول الكبرى ومجالسها النيابية لإدانة فرنسا واعتبارها دولة معتدية ، ووجوب فرض العقوبات عليها... والسعي لايجاد خطة عربية مشتركة لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من غلواء هذه الدولة.. [٢].

وأثر ذلك أنبرى النواب على إلقاء الخطب المستفيضة بهذا الخصوص ، وكان للغانم حصته إذ اعرب عن الأسف لما تلاقيه الأمة العربية من وسائل الهوان دون ان تكون هناك خطة عربية صارمة للرد على ذلك .[٣]

وعند حلول الذكرى الثانية لأبعاد الملك محمد الخامس وقيام الشعب المراكشي بالاحتفال بهذه المناسبة والتنديد بالسلطات الفرنسية ، مما اوقع اشتباكاً بين الطرفين أسفر عن سقوط عدد من القتلى ، عقد الغانم وخمسة آخرون من نواب المعارضة اجتماعاً استعرضوا فيه طبيعة الحدث وقرروا رفع عريضة شديدة اللهجة لرئيس الوزراء نوري السعيد ، ذلك في ٢٣ آب ١٩٥٥ ، اتهموا فيه الحكومة القائمة بالسلبية بسبب إحجامها عن ردع البغي الفرنسي وبأي وسيلة ، وطالبوها بالاسراع في اتخاذ المساعي الفردية والجماعية لرفع الحيف عن عرب مراكش.[٤]

مصادر البحث

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

١ – ملفات الداخلية ملفة ٤١ / ١٠٧ .

ملفات الداخلية ملفة ٤١ / ١٠٦ .

٢ – وثائق المرحوم الغانم : –

[١] مجلس النواب ، دورة ١٣ لسنة ١٩٥٤ ، جلسة ٩ ، ص ١٤٢ .

[٢] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق .. ، ج ٨ ، ص ٢٠٨ .

[٣] مجلس النواب ، دورة ١٢ لسنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، ص ٢٧٥ .

[٤] جريدة الزمان في ٢٤ / ٨ / ١٩٥٥ .

- هوية الاحوال المدنية المرقم ١٢٠٥٩٨ سجل ٣٦٨ .

- الثانوية المركزية ، شهادة تخرج الرقم ٥٧ في ٣٠ / ٨ / ١٩٢٧ .

- صحة لواء بغداد ، قيد وفاة الرقم ٢٤ / ٢٦٠١ في ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ .

ثانياً: الوثائق المنشورة :

١ - محاضر مجلس النواب ، الدورة ١٢ لسنوات ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ١٩٥١ .

٢ - محاضر مجلس النواب / الدورة ١٣ لسنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ .

٣ - محاضر مجلس النواب / الدورة ١٤ لسنوات ١٩٥٤ .

٤ - محاضر مجلس النواب / الدورة ١٥ لسنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

٥ - مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي ، أعمال المؤتمر وقراراته ، حزيران ١٩٥٤ ، (بيروت - ١٩٥٤) .

٦ - مؤتمر الخريجين العرب ، قرارات المؤتمر وتوصياته ، الدورة الثانية (القدس - ١٩٥٥) .

٧ - المؤتمر الشعبي العربي ، قرارات المؤتمر ، دمشق - ايلول ١٩٥٦ .

٨ - ميثاق بغداد ، ترجمة حسن الدجيلي ، (بغداد - ١٩٥٦) .

ثالثاً: الصحف :

الافكار ، الرأي العام ، الزمان ، لواء الاستقلال ، اليقظة .

رابعاً: المقابلات الشخصية :

١ - عبد الرحمن الريس
٢ - مصطفى سامح الاعظمي
٣ - عبد الحكيم نعمان

من أقرباء والدة المترجم له مقابلات متعددة في صيف ١٩٨٨ ثم تكررت في صيف ٢٠٠٤ .

خامساً: البحوث المنشورة :

١ - ابراهيم عبد القادر الجبوري ،((التعليم في مواقف الحركة القومية ١٩٣٢ - ١٩٤١ في العراق)) مجلة كلية المعلمين ، العدد الثاني عشر ، ١٩٩٧.

٢ - محمد صديق شنشل ، حزب الاستقلال ، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبوع بالرونيو...

سادساً: الكتب :

١ – ابراهيم الجبوري ، سنوات من تاريخ العراق ، (بغداد – ١٩٨٧) ..

٢ – جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ (بغداد ١٩٨٠) .

٣ – خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، (بيروت ١٩٦٦) .

٤ – عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ – ١٩٥٤، (بغداد – ١٩٨٤).

٥ – عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارت العراقية ، ج ٧ و ٨ و ٩ و١٠ (بغداد ١٩٨٢) .

٦ – عبد الامير العكام، حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨، (بغداد – ١٩٨٠).

٧ – غازي دحام المرسومي ، التعليم في العراق ١٩٣٢ – ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ١٩٨٦ .

٨ – فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، (بغداد – ١٩٨٢).

٩ – فائق السامرائي ، البناء الاقتصادي ، (بغداد – ١٩٤٧) .

١٠ – فؤاد حسين الوكيل : جماعة الاهالي في العراق ، (بغداد ١٩٧٩) .

١١ – محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨، (بيروت– ١٩٦٥).

١٢ – مظفر عبد الله الامين، جماعة الاهالي، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، (بيروت– ٢٠٠١).